



الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان
مشروع القرار (A/68/L.34)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/68/L.34، المعمم في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال، المعنون "التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان". ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إحالة البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولكي يتسنى للجمعية العامة البت في الوثيقة على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال مباشرة في الجلسة العامة والشروع في النظر فيه فوراً؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم شرحاً للموقف قبل البت في مشروع القرار A/68/L.34، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة واتانابي باتريوتا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء، وخصوصاً وفد جنوب أفريقيا، وأشكركم أيضاً، السيد الرئيس، على دوركم القيادي في هذه العملية.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العنصرية والتمييز العنصري. ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٣٧/٦٨ ونتطلع إلى المساعدة على وضع ما نأمل أن يكون برنامج عمل ملائم وناجح للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

لقد بيّن لنا تاريخنا في الولايات المتحدة أن البلد عن طريق لحد من التمييز الذي تواجهه النساء والرجال والأطفال المنتمين إلى الأقليات - بمن في ذلك المنحدرون من أصول أفريقية - سواء كان ذلك التمييز في مجال التعليم أو إمكانية الحصول على الائتمان أو مباشرة الأعمال الحرة أو فرص العمل - استفاد من مواهبهم وإسهاماتهم. ونحن نشي ونحتفي بتلك الإسهامات، بما في ذلك من خلال الاحتفال السنوي بالشهر الوطني للتاريخ الأمريكي الأفريقي. ونؤيد الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز المعرفة بالتراث الثقافي والإسهامات التي يقدمها مجتمع السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن احترام ذلك التراث والإسهامات.

ونرحب بتخصيص مزيد من الوقت لوضع برنامج العمل. ونعرب عن تقديرنا أيضا لأن الصيغة النهائية لبرنامج العمل هذا ستستفيد من إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن المشروع الذي أعده فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وقد سبق أن أعربنا عن قلقنا إزاء المشروع الحالي الذي أعده الفريق العامل إلى حد أنه يدعو إلى صكوك وآليات جديدة متعددة مشكوك في قيمتها. وفي حين تواصل الدول الأعضاء الجهود المبذولة بشأن برنامج العمل عبر المشاورات والعملية الحكومية الدولية، سنولي اهتماما للتكلفة المحتملة ذات الصلة ومصادر التمويل في سياق الضغوط التي تواجه الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها القائمة. ويجب علينا أيضا أن نبذل قصارى جهدها لكي نكفل - قدر الإمكان - تحويل الأموال من الأنشطة ذات الأولوية الثانوية بغية تغطية الأنشطة

ترحب البرازيل بالقرار الوشيك باعتماد مشروع القرار A/68/L.34. لقد شارك وفد بلدي بشكل كامل وبنّاء في عملية التشاور، وبذل قصارى جهده للتأكد من عدم حصول مزيد من التأخير في الإعلان عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. فما فتينا ملتزمين بهذه المسألة منذ أمد طويل وعلى نحو متسق على جميع المستويات - المحلية والإقليمية والدولية، نظرا لأننا نمثّل أكبر مجموعة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي خارج أفريقيا، وما زلنا نواجه مظاهر العنصرية والتمييز على أساس العرق الموروثة من ماضي الاستعمار والعبودية. وتدعو الحكومة البرازيلية بقوة لمكافحة العنصرية والتمييز القائم على أساس العرق. وبالنسبة للبرازيل، فإن العقد الدولي يتيح الفرصة لتتقيف الجمهور بوجه عام، فضلا عن زيادة وعي المجتمع بمكافحة التحامل والعنصرية والتعصب. ويود وفد بلدي أن يتقدم بالتهنئة والشكر إلى جميع الحاضرين هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.34، المعنون "العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.34 (القرار ٢٣٧/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا لمواقفهم بعد اعتماد مشروع القرار ٢٣٧/٦٨، هل لي أن أذكر الوفود بأن هذه التعليقات تقتصر مدتها على عشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا وراسخا باحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، وبمكافحة

عمل ديربان في جنيف في أقرب وقت ممكن كي يتاح لنا الوقت الكافي للتوصل إلى نتيجة ختامية تتسم بتوافق الآراء.

وأود أن أختتم بأن أؤكد لكم، السيد الرئيس، دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لكم في هذه العملية. ولا تزال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تشكل أولوية قصوى في برنامج عملنا في مجال حقوق الإنسان. وعليه، فنحن ملتزمون بقوة بالإسهام في عقد من شأنه أن يسهم في النهوض بتلك القضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لمعالي السيد كينغسلي مامابولو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وميسر المشاورات بشأن القرار ٢٣٧/٦٨ الذي اختتم المناقشات والمفاوضات المعقدة ذات الصلة باقتدار تام. وإني لتأكد من أن أعضاء الجمعية يشاطرونني الإعجاب له عن خالص تقديرننا، فضلا عن ثقتنا في استمرار المداولات البناءة بشأن وضع برنامج لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يتوقع اعتماده بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٧ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، قد اختتمت في جلستها العامة الثالثة والخمسين المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ النظر في البند ١٢٩ من جدول الأعمال. ولتمكين الجمعية من النظر في البند ١٢٩ من جدول الأعمال، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر فيه.

ذات الصلة ببرنامج العمل في حدود الموارد المتاحة. ونتطلع إلى التفاوض بشأن برنامج العمل، وسنشارك مع الحرص على التأكد من أن جميع الالتزامات فعالة ومجدية وتتسم بالكفاءة من حيث التكلفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي الذي يود الإدلاء ببيان عقب اعتماد مشروع القرار ٢٣٧/٦٨.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بهدف تحليل موقفنا بشأن القرار ٢٣٧/٦٨ الذي قدمتموه، سيدي الرئيس.

بداية، أود أن أشدد على تقديرننا للجهود التي بذها الميسر، السفير مامابولو، ممثل جنوب أفريقيا، على نجاحه في إجراء المشاورات خلال فترة قصيرة من الوقت، وأسفرت عن صيغة قصيرة وإجرائية للقرار بشأن إعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ونرحب بالنهج المقترح المؤلف من خطوتين بشأن إنشاء العقد، وإمكانية إجراء مناقشات حكومية دولية على النحو السليم لبرنامج العمل الذي يقوم عليه العقد. وفي الواقع فإن تأجيل بداية العقد إلى عام ٢٠١٥ ليس وقتا ضائعا بل مكتسبا. وللاتحاد الأوروبي مصلحة في تحقيق الاستفادة القصوى من العقد. ونحن مستعدون للعمل من أجل جعله عملية مجدية وناجحة. ونأمل أن يسهم العقد في إضافة قيمة وتحقيق تحسينات ملموسة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم إلى الأبد.

وفي حين نرحب اليوم بإطلاق العقد على أساس من توافق الآراء، فإننا نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لوضع برنامج عمل واقعي على أساس توافق الآراء وقابل للتحقيق في السنة القادمة. وعليه، ندعو إلى بدء عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع المقرر A/68/L.35. تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/68/L.35. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/68/L.35 (المقرر ٤١٦/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اهتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

نظرا لأن اللجنة الخامسة لم تستكمل أعمالها بعد، فإنني أعتزم تعليق الجلسة الآن. ستستأنف الجلسة العامة بعد انتهاء اللجنة الخامسة من عملها.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر واستؤنفت الساعة ١٥/٠٠ يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية (A/68/438/Add.2)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/679)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت باعتماده اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها. يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/68/679.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٢٩ من جدول الأعمال والمضي فورا في النظر فيه؟
تقرر ذلك.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة من الأمين العام (A/68/623)

رسالة من رئيس مجلس الأمن (A/68/668)

مشروع المقرر (A/68/L.35)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في ذلك الصدد، معروض على الجمعية الوثيقة A/68/623 التي يحيل بموجبها الأمين العام رسالتين مؤرحتين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من القاضي ميرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والوثيقة A/68/668 التي يوجه بموجبها رئيس مجلس الأمن نظر رئيس الجمعية العامة إلى نص قرار المجلس ٢١٣٠ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومشروع مقرر أصدر بوصفه الوثيقة A/68/L.35.

يذكر الأعضاء أن الجمعية، في جلستها العامة الثالثة والخمسين، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انتخبت السيد كوفي أفندي، من توغو، عضوا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة ولاية تبدأ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أو عند الانتهاء من القضايا المسندة إلى القاضي، أيهما أقرب.

على الصعيد الوطني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. غير أننا عازمون أيضا على الإمساك بزمام الأمور وتولي القيادة في ما يتعلق بمسارنا نحو التنمية المستدامة في المستقبل. وقد برهنا على ذلك بوضوح مرة أخرى من خلال جهودنا الجماعية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في جامايكا وفيجي وسيشيل وبربادوس في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣، حيث حددنا أولوياتنا الرئيسية للتنمية المستدامة الآن وخلال الأعوام المقبلة واتفقنا عليها وبينها وندرك أننا سنظل، في بعض المجالات، بحاجة إلى شراكة وتعاون دائمين وحقيقيين من جانب شركائنا في التنمية في شمال الكرة الأرضية وجنوبها وعلى الصعيد الثلاثي من أجل إكمال ودعم جهودنا للتنمية على الصعيد الوطني. وهذا هو السبب في أننا مستمرين في مد جسور التواصل مع شركائنا باعتبارهم أصحاب مصلحة مهمين.

وفي هذا السياق، نود أن نشكر المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية، منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي ومنطقة الجماعة الكاريبية ومنطقة المحيط الهادئ، على التفاهم والثقة المتبادلة والتعاون والشراكة في ما بينها وعلى إمساكها بزمام الأمور وقيادتها باعتبارها واضحة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خططنا للتنمية المستدامة، حاليا وفي المستقبل.

ونثني أيضا على مجموعة الـ ٧٧ والصين لما تقدمه من دعم وتشجيع. بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في سعينا إلى تنفيذ خطة للتنمية المستدامة التحويلية، ستسفر عن إيجاد حلول عملية ودائمة ومرنة للمجتمعات المحلية وحيات الناس وسبل العيش في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونوه أيضا بشركائنا، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، ونشكرهم على انفتاحهم ومرونتهم وعلى فهمهم للتحديات

اعتمد مشروع القرار (٢٣٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة، الذي يرغب في أن يتكلم أيضا للموقف عقب اتخاذ القرار ٢٣٨/٦٨.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية وباسم وفد بلدي، أود أن أعرض موقفنا بشأن تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/68/438/Add.2، والمقدم في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وكذلك بشأن قرار اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرار. لقد انضمنا إلى توافق الآراء استنادا إلى الأساس المنطقي التالي.

بينما نشرع في السير على الطريق إلى ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومرحلة ما بعد المؤتمر، وهو الطريق الذي يبدأ بعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، والذي يتزامن مع إعلان عام ٢٠١٤ السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، نشير إلى أننا قد أحرزنا، باعتبارنا دولا جزرية صغيرة نامية، تقدما ملموسا في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

ونحن ندرك الفرص والتحديات وأوجه الضعف التي ما زلنا نواجهها، ولا سيما تطورات الحالة الاقتصادية والمالية العالمية والآثار السلبية لتغير المناخ والقيود التي تعوق مسيرتنا

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (٢٣٩/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

تقرير اللجنة الثالثة (A/68/456/Add.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/675)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الأول، الذي أوصت باعتماده اللجنة الثالثة في الفقرة ٢٠ من تقريرها. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الأول في الوثيقة A/68/675.

نبت الآن في مشروع القرار الأول المعنون "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان". وقد اعتمدته اللجنة الثالثة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار الأول (٢٤٠/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

والاحتياجات بخصوص تنميتنا المستدامة. ونرحب باستعداد شركائنا ودعمهم والتزامهم في ما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرار بشأن طرائق المؤتمر المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن ما زلنا ملتزمين، ولذلك، نتعهد بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لكفالة أن تستند الوثيقة الختامية لمؤتمر ساموا إلى الأساس المتين الذي أرساه برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وأن تحشد الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة المتبقية من الأهداف الإنمائية للألفية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، نود أيضا أن نشيد بمقرر اللجنة الثانية، ممثل نيوزيلندا، وبالمفاوضين والميسرين الرئيسيين واللجنة الخامسة وأن نشكرهم على المستوي المرضي من التعاون والشراكة في ضمان اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٩ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير اللجنة الثانية (A/68/439)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/678)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت باعتماده اللجنة الثانية في الفقرة ١٢ من تقريرها. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/68/678.

موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تانزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن

المعارضون:

الجمهورية العربية السورية

المتنعون عن التصويت:

إثيوبيا

اعتمد مشروع القرار السابع عشر بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوت واحد معارض وامتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٦٨/٢٤١).

[بعد ذلك، أبلغت وفود بيلاروس واليونان ولبنان وليسوتو والمغرب والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتونس الأمانة العامة بأنها كانت التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقرير اللجنة الثالثة (A/68/456/Add.2)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/677)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار السابع عشر الذي أوصت باعتماده اللجنة الثالثة في الفقرة ١٤٦ من تقريرها. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار السابع عشر في الوثيقة A/68/677.

نبت الآن في مشروع القرار السابع عشر المعنون "مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردى، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليريا، ليبيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود،

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/68/674.

نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الأولى دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٤٣/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٩٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة عن بنود جدول الأعمال من ١٣٢ إلى ١٣٤ ومن ١٣٦ إلى ١٣٩ و ١٤١ و ١٤٣ إلى ١٤٦ و ١٤٨ و ١٥٨ و ١٥٩ (أ).

وأرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد كين سياه ممثل سنغافورة، أن يعرض في بيان واحد تقارير اللجنة الخامسة المقدمة إلى الجمعية.

السيد سياه (سنغافورة)، مقرر اللجنة الخامسة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقارير اللجنة الخامسة. اجتمعت اللجنة الخامسة في الفترة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وعقدت ٢٦ جلسة عامة والعديد من عمليات المشاورات غير الرسمية.

ونظرت الجمعية العامة، في جلساتها العامة الثانية والثلاثين والثانية والخمسين والتاسعة والخمسين، في تقارير اللجنة عن البنود التالية من جدول الأعمال: البند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة"، وتحديد المادة ١٩؛ والبند ١١٦ من

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

تقرير اللجنة الثالثة (A/68/456/Add.3)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/676)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الثاني الذي أوصت اللجنة الثالثة باعتماده في الفقرة ٢٧ من تقريرها.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني في الوثيقة A/68/676.

نبت الآن في مشروع القرار الثاني، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٤٢/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٦٩ من جدول الأعمال وفي البند ٦٩ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ٩٤ من جدول الأعمال

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

تقرير اللجنة الأولى (A/68/406)

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/674)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الأولى باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

وجداول الأعمال، المعنون "إقامة العدل في الأمم المتحدة"، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/670، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٤٤ من جدول الأعمال "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والبند ١٤٥، المعنون "تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والبند ١٤٦، المعنون "تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين"، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من التقارير الواردة في الوثائق A/68/681 و A/68/682 و A/68/683، على التوالي، بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات ذات الصلة التي اعتمدها اللجنة بدون تصويت.

واعتمدت اللجنة جميع مشاريع القرارات المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، بدون تصويت. تقارير اللجنة الخامسة المقدمة في إطار البنود التالية من جدول الأعمال: البند ١٤٨ المعنون "تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي"، على النحو الوارد في الوثيقة A/68/672؛ والبند ١٥٨ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي" على النحو الوارد في الوثيقة A/68/680، والبند الفرعي (أ) المعنون "قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك"، من البند ١٥٩ من جدول الأعمال المعنون "تمويل

جدول الأعمال، المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى"؛ والبند ١٣١ من جدول الأعمال، المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"؛ والبند ١٣٥ من جدول الأعمال، المعنون "تخطيط البرامج". والبندان ١٤٢ و ١٣٢ من جدول الأعمال، المعنونين، "تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية" و "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة".

سأعرض الآن تقارير إضافية للجنة الخامسة بشأن البنود التالية.

فيما يتعلق بالبند ١٣٧ من جدول الأعمال، المعنون "خطة المؤتمرات"، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/673، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع مقرر اعتمده اللجنة بدون تصويت.

بخصوص البند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة"، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/504/Add.1، باعتماد مشروع مقرر اعتمده اللجنة بدون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٣٩ من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية"، توصي اللجنة في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/690، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

فيما يتعلق بالبند ١٤١ من جدول الأعمال، المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة"، توصي اللجنة في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/684، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

في الوثيقة A/68/691، باعتماد مشروع مقرر، بشأن المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا، والذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

إنني أشكر الوفود على تعاونها، وأؤكد لها أن التغييرات التي أدخلت في سياق الجلسة العامة السادسة والعشرين للجنة الخامسة، ستعكس في مشاريع القرارات والتقارير التي ستصدر قريبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل مواصلة عملنا، أود أن أؤكد للممثلين، أن التقارير متاحة باللغة الإنكليزية فقط نظرا لأن اللجنة الخامسة قد انتهت من عملها للتو. وقد أبلغت بأنه سيجري إصدارها بجميع اللغات في أقرب وقت ممكن. وأشكر الأعضاء على تفهمهم.

ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستقتصر بذلك البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف.

وقد أوضحت الوفود مواقفها في اللجنة، إزاء توصيات اللجنة الخامسة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ أن:

”تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط“، على النحو الوارد في الوثيقة A/68/671.

فيما يتعلق بالبند ١٣٣ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢“، توصي اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/68/688، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرارين اعتمدهما اللجنة بدون تصويت.

فيما يخص البند ١٣٤ من جدول الأعمال، المعنون ”الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥“، على النحو الوارد في الفقرة ٣٤ من الوثيقة A/68/689، نظرت اللجنة في خمسة مشاريع قرارات، واعتمدت اللجنة مشروع القرار الأول، المتعلق بالمسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٤، بدون تصويت. وفيما يتعلق بمشروع القرار الثاني، بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، طلب إجراء تصويت مسجل على الجزء السادس. وقد صوتت اللجنة مؤيدة للإبقاء على الجزء السادس من مشروع القرار الثاني، واعتمد مشروع القرار ككل بدون تصويت. كما اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار الثالث، المتعلق بالتمويل، ومشروع القرار الرابع، المتعلق بالنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية، ومشروع القرار الخامس المتعلق بصندوق رأس المال المتداول للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

كما توصي اللجنة أيضا باعتماد ستة مشاريع بيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وصدرت تقارير اللجنة ذات الصلة في الوثائق من A/68/674 إلى A/68/679.

فيما يتعلق بالبند ١٣٢ من جدول الأعمال، المعنون ”استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، توصي اللجنة الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٨/٢٤٥).
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/689)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية خمسة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٣٤ من تقريرها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت.

السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يتشرف وفد بلدي بأخذ الكلمة بالنيابة عن وفود إكوادور وبوليفيا وكوبا ونيكاراغوا فيما يتعلق بالفرع سادسا من مشروع القرار الثاني، المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥".

إننا نريد أن نعلن بشكل واضح أمام الجمعية العامة عن رفضنا، بالنظر إلى انعدام ولاية تشريعية، لإدراج الوثائق والمهام والنتائج المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج في ما يسمى بالمسؤولية عن الحماية، في الإطار المنطقي لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. ونؤكد مجدداً على أن هذا الإدراج يقوض قرارات الجمعية العامة المتتالية بشأن الميزانية البرنامجية وتخطيط البرامج.

نحن الدول الأعضاء لم نتفاوض على أي اتفاق بشأن تعريف ذلك المفهوم، ونطاقه وسريانه أو ما يتصل به من

كما أود أن أذكر الوفود بأن مدة تعليقات التصويت، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة، ما لم نُحظر مسبقاً بخلاف ذلك. ويعني ذلك، أنه حيثما أجري تصويت مسجل، فإننا سنفعل الشيء نفسه. كذلك يحذوني الأمل في أن نعتد من دون تصويت التوصيات التي اعتمدها اللجنة بدون تصويت.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/688)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروعاً قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرارين الأول والثاني، الواحد تلو الآخر.

نتناول أولاً مشروع القرار الأول، المعنون "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة"، الذي يرد نصّه، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.6. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٦٨/٢٤٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢" ويرد نصّه، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.18، وقد اعتمدهت اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جمهورية فترولا البوليفارية

مواضع أخرى. ونتيجة لذلك، من الواضح أن ليس هناك أي أساس قانوني يسمح للمستشار الخاص بوضع وبلورة مفهوم لم تتفق عليه الدول الأعضاء.

وإذ تؤكد مجددا دعمنا غير الشروط لأنشطة المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وتقييدنا الصارم بالقانون الدولي، فإننا نود أن نطلب إجراء تصويت على الفرع سادسا من مشروع القرار، للأسباب التي أوجزتها للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشاريع القرارات من الأول إلى الخامس، الواحد تلو الآخر. مشروع القرار الأول معنون "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، ونصه يرد حاليا في الوثيقة A/C.5/68/L.19. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل أن أعتبر أن الجمعي ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٦٨/٢٤٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني المعنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، ونصه يرد حاليا في الوثيقة A/C.5/68/L.20.

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفرع سادسا من مشروع القرار الثاني. وأذكر الدول الأعضاء بأنه، وفقا للمادة ٨٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن المسائل المتعلقة بالميزانية تتطلب أغلبية ثلثي الحاضرين والمصوتين.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، البوسنة

المتنعون:

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الخامس معنون "صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، ونصه، في الوقت الراهن، يرد في الوثيقة A/C.5/68/L.23. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

بيلاروس، إريتريا، إثيوبيا، هايتي، كينيا، قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، سري لانكا
استُقي الفرع سادسا من مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت.

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٥٠/٦٨).

[وبعد ذلك، أبلغ وفدا بيلاروس والاتحاد الروسي الأمانة العامة بأنهما كانا ينيوان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بعد اتخاذ القرارات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الثاني في مجموعته. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد انضم وفد بلدي إلى التوافق في الآراء على القرار ٢٤٦/٦٨، المعنون "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، بعد أن شاركنا في العملية التي أفضت إلى الاتفاق على مشروع القرار في إطار مجموعة التدابير التي عرضها رئيس اللجنة الخامسة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

اعتمد مشروع القرار الثاني، في مجموعته، (القرار ٢٤٧/٦٨).

وعلى الرغم من أن النص يتناول مجموعة هامة من العناصر المتعلقة بالمنهجية وإجراءات الميزانية، فإنه يفتقر إلى عوامل أخرى ينبغي بالضرورة أن توفر المبادئ التوجيهية للأمين العام بشأن الموضوع، وتضع إطارا لتنفيذ ميزانية فترة السنتين المقبلة. وذلك الفراغ التشريعي نتيجة للسيناريو الصعب الذي اتسم به التفاعل فيما بين الوفود عندما تعلق الأمر بالاتفاق على النص المذكور آنفا. وهكذا، فإننا نتفق على أن القرار الذي اتخذناه للتو قرار استثنائي، وينبغي، بالتالي، ألا يُعتبر سابقة للمفاوضات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثالث معنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، ونصه، في الوقت الراهن، يرد في الوثيقة A/C.5/68/L.21. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٤٨/٦٨).

إن السيناريوهات كالسيناريو الذي اتسمت به الأعمال المتعلقة بالميزانية تقوض تعددية الأطراف، والعلاقات الودية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الرابع معنون "النفقات الاستثنائية غير المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥"، ونصه، في الوقت الراهن، يرد في الوثيقة A/C.5/68/L.22. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٤٩/٦٨).

السيد بيات مختاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب وفد بلدي الكلمة لكي يعجل تصويته على القسم السادس من قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٧.

وما برحت إيران تؤيد دائما الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الصلة بنطاق عملها، ما دامت تتقيد بقواعد وأنظمة المنظمة وتبقى في إطار معايير القانون الدولي والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن إيران تدعم مهام المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، يرى وفدي أن مسألة المسؤولية عن الحماية، بما في ذلك تعريفها، لا تزال قيد نظر الجمعية العامة. ولذلك، ليس من المقبول بالنسبة لوفد بلدي أن تخصص الموارد المالية المحدودة للمنظمة لوظائف ليس لها وصف. بموجب تكليف.

وبناء على ذلك السبب صوت وفدي معارضا للجزء السادس من القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والستين.

وأفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة التاسعة والستين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية

فيما بين البلدان والوفود، وروح التعاون التي ينبغي أن تسود في المنظمة، التي يصبو إليها المجتمع الدولي كثيرا.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه لعدم موافقة الجمعية العامة على الإبقاء على إحدى المجموعات في قسم المنشورات. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على أن إدخال التكنولوجيات الجديدة ينبغي ألا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء خدمة الموظفين على نحو غير طوعي أو تخفيض عددهم.

ونأمل أن يتخذ الأمين العام الإجراءات اللازمة لنقل الموظفين المتضررين إلى مجالات أخرى، وتيسير التدريب اللازم للاضطلاع بالمهام الجديدة.

لم يصبر وفدي على تعديل البرنامج الفرعي ٢، المعنون "الكوارث والتراعات"، وما يتصل بذلك من سرد البرنامج ١٤، "البيئة"، من أجل تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل اللجنة في هذا التاريخ المتأخر. ومع ذلك، نؤكد أنه كان، ولا يزال لدينا الحق في أن نقوم بذلك، نظرا لأن النص لا يجسد الاتفاقات الحكومية الدولية التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة والميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، كما أنه ليس أساسا قانونيا في سياق المؤتمر. يعرب وفد بلدي عن تحفظاته فيما يتعلق بمضمون البرنامج الفرعي المشار إليها أعلاه، وعن عزمه على إعادة النظر في هذا الموضوع عند النظر في الإطار الاستراتيجي المقبل.

علاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أنه خلال تنفيذ الميزانية للباب ٢٤، بشأن حقوق الإنسان، سيحدث الأمين العام بابا منفصلا لدعم الاستعراض الدوري الشامل، وفقا للقرار ٦٦/٢٤٦.

نبت الآن في مشروع المقرر. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر (٥٤٨/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل، الذي يود ايضاح الموقف بعد اتخاذ المقرر.

السيد غورين (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تأسف إسرائيل لاستخدام المصطلح المضلل "دولة فلسطين" في المقرر ٥٤٨/٦٨، الذي اتخذ في إطار البند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة". إن استخدام ذلك المصطلح يأتي بنتائج عكسية في حال عدم وجود هذه الدولة، وعندما لا يكون من الممكن إنشاء هذه الدولة إلا من خلال المفاوضات المباشرة، على النحو الذي أكده المجتمع الدولي مرارا، واتفق عليه الطرفان. لا يوجد سوى طريق واحدة نحو إقامة الدولة الفلسطينية. ولا تمر هذه الطريق من خلال هذه القاعة في نيويورك، بل إنها لا تمر سوى من خلال المفاوضات المباشرة بين القدس ورام الله. وفي هذا الصدد، تكرر إسرائيل تأكيد الموقف الذي أعرب عنه سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44)، وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في مجلس الأمن (انظر S/PV.6906)، وهي مضطرة لأن تنأى بنفسها عن هذا المقرر. وألتمس أن يتم تسجيل هذا النأي بالنفس في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

العامّة ترغب في إرجاء نظرها في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها التاسعة والستين؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/673)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/68/L.11.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥١/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٧. من جدول الأعمال.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/504/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها. ويرد نص مشروع المقرر، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/68/L.10.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/690)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/68/L.25.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٢/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت أو إيضاحا للموقف.

السيد كاليندرا (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ما برحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد من أشد مؤيدي إصلاح إدارة الموارد البشرية. ونحن نؤيد تأييدا تاما الهدف المتمثل في جعل عمل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة من خلال تطبيق نظام حديث للموارد البشرية، وتعزيز الثقافة التنظيمية التي تمكن الموظفين من جميع المستويات لإسهام بأقصى قدر ممكن من إمكاناتهم.

يشمل قرار هذا العام ٢٥٢/٦٨ بشأن إدارة الموارد البشرية، عناصر عديدة جديدة بالترحيب. ويسرنا على وجه الخصوص، التسليم المشترك بأهمية تحسين إدارة الأداء. ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات في ذلك الصدد العام القادم. وكما سبق أن ذكرنا عدة مرات في العام الماضي، فقد دعونا بقوة إلى مبدأ التنقل المنظم الذي نحتاج إليه من أجل تلبية احتياجات المنظمة وموظفيها، بما في ذلك أسرهم، فضلا

عن الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء. وأوضحنا خلال الاجتماعات الرسمية للجنة المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أننا نشارك في هذه الدورة ونحن نتطلع إلى الاتفاق على خطة عملية جديدة. وعليه، فإن من المخيب للآمال أن اللجنة الخامسة قد عجزت بشكل جماعي ولأسباب شتى عن المضي إلى ما هو أبعد من قرار إرجاء النظر في الاقتراح المنقح للأمين العام بشأن تنقل الموظفين إلى الدورة المستأنفة الأولى. ومع ذلك، فإننا نرى أن القرار لا يرقى إلى مستوى رفض الاقتراح المقدم من قبل الأمين العام. وسنعمل جاهدين مع الدول الأعضاء في اللجنة من أجل ضمان أن تسفر الدورة المستأنفة الأولى عن نتائج إيجابية بشأن هذه المسألة الهامة.

وما دمت أتكلم، أود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات الإضافية، لنعرب عن عميق تقديرنا للطريقة الممتازة التي اضطلع بها رئيس اللجنة الخامسة، السفير يان تالاس، ممثل فنلندا، بمهامه في مواجهة بعض أكثر المفاوضات صعوبة فيما تعني الذاكرة. فقد كانت مرونته وكفاءته عاملين أساسيين في توصلنا جميعا إلى اتفاق نهائي شامل يتضمن عناصر تجد منا الترحيب، وإن لم يكن مثاليا بالنسبة للجميع. ونود أيضا أن نشكر ممثلي مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن ممثلي روسيا الذين شاركوا في المراحل النهائية الحاسمة من المفاوضات.

ونشيد بشكل خاص بالجهود التي بذلها رئيس مجموعة الـ ٧٧، السفير بيتر تومسون، ممثل فيجي، أثناء مفاوضات اللجنة الخامسة وعلى امتداد العام كله. فقد كان مفاوضا محنكا دائما ودافع عن مصالح مجموعته بحماس واقتدار جديرين بالإعجاب. غير أننا نشعر من جانبنا بأنه يمكن وسيمكن في نهاية المطاف التوصل إلى حل توفيقي معقول مقبول للجميع. ونحن على اتفاق تام معه على أنه يمكن حل أكثر المشاكل صعوبة إذا جلس الناس سويا وتجاوزوا في الوقت المناسب. وستستمر تلك الروح في توجيهنا في التعامل مع جميع شركائنا في هذه القاعة بشأن المسائل التي تنظر فيها اللجنة الخامسة، وغير ذلك من الأعمال المتعلقة بالأمم المتحدة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

النظام الموحد للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/684)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.17. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٣/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤١. من جدول الأعمال.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال

إقامة العدل في الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/670)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.7. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمده اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٤/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٣ من جدول الأعمال.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لجميع الوفود على التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقرير الأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ فضلا عن مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخامسة. ولكن من المؤسف أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح فيما يتعلق بالتنقل المنظم على الرغم من كل العمل الشاق والمناقشات التي شارك فيها الجميع على نطاق واسع.

وتكمن الثروة القيّمة حقا لهذه المنظمة في مواردها البشرية. وتكتسي سياسة التنقل المنظم بأهمية بالغة لاستخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل. وفي حين أن ذلك الاقتراح مقدم من قبل الأمين العام بان كي - مون، فإنه سوف يتجاوز بكثير مدة ولايته. وسيكون من المؤسف حقا ألا نتمكن من إجراء الإصلاحات المطلوبة في المنظمة على وجه الاستعجال، سواء كان ذلك بسبب قصر النظر أو الافتقار إلى الحكمة. ويحدوني الأمل في أن نتمكن - بصفتنا أعضاء مسؤولين في هذه الهيئة - من اتخاذ قرار بشأن تنقل الموظفين في الدورة المستأنفة المقبلة كي نوفر اتجاهها محمدا للأمانة بشأن الوجهة التي نتجهها.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة

اعتماد القرار بشأن إدارة الموارد البشرية (٢٥٢/٦٨) يشير وفد بلدي إلى أنه من المؤسف للغاية أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح المتعلق بتنقل الموظفين. ونتطلع ونعترم المشاركة بنشاط في المناقشات خلال الدورة المستأنفة الأولى بشأن هذا الاقتراح الهام، كي نتمكن بسرعة من حل سائر المسائل المعلقة، والعمل معا من أجل اعتماد قرار توافقي في تلك الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد

اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.15.

أعطى الكلمة لممثل الاتحاد الروسي تعليلاً للتصويت.

السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بداية، أن أشكركم، السيد الرئيس، على عرض مشروع القرار A/C.5/68/L.15. وبالرغم من أن الاتحاد الروسي قرر عدم الاعتراض على اعتماد مشروع القرار، فإننا مضطرون إلى الإعراب عن أسفنا إزاء عدم إدراج اقتراحنا الداعي إلى تعزيز انضباط الميزانية للمحكمتين، وإدخال عملية إجراء تقييمات مستقلة لكفاءة عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويضاف ذلك إلى المزيد من الأسئلة التي نثيرها كل عام بشأن فعالية عمل المحكمتين، ناهيك عن الشفافية والمساءلة.

إن لم تبرهن المحكمتان على إحراز تقدم ملموس في المستقبل في مسائل اختتام عملهما بشكل نهائي ونقل المهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، فسوف نضغط من أجل اتخاذ تدابير حدية وحاسمة، بما في ذلك إجراء تحقيق مستقل شامل في عملهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (A/68/682).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٥ من جدول الأعمال.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/683)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/681)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار في الوقت الحالي في الوثيقة A/C.5/68/L.14. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة الخامسة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (A/68/682).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/682)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٤

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.13. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمده اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٩/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/671)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.8. تبت الآن في مشروع القرار المعنون "تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك". لقد اعتمده اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٦٠/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٥٩ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار في الوقت الحالي في الوثيقة A/C.5/68/L.16. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمده اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٧/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/672)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/68/L.9. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. لقد اعتمده اللجنة الخامسة بدون تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (٢٥٨/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/680)

بالمهام والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي. نحن جميعاً على علم بالدروس الكثيرة التي قدمها عن كيف يمكن لطرفين خصمين أن يعملوا معاً في شراكة لما فيه خير الجميع. لقد كان يدرك أنه والطرف الآخر سوف يتقاربان أكثر في النهاية، كما قال ماديبا، وبالتالي سوف يخرجان من التجربة أكثر قوة. نأمل أن تقودنا روح الرجل العظيم إلى هذه الوحدة، فالأمم المتحدة والعالم الذي نمثله بحاجة إليها إذا أردنا التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين.

لقد ظللنا لساعات طوال خلال الأيام والليالي قبيل عيد الميلاد، وفي يوم عيد الميلاد نفسه، وخلال اليومين الختاميين الماضيين، نتفاوض على حزمة مكونة من ١٢ نقطة، حتى تسنى لنا أن نعتمد ميزانية فترة السنتين بعد ظهر هذا اليوم. وبما أننا لم نتفق على تلك الحزمة المتوازنة توازناً دقيقاً إلا بعد جهد جهيد، فإن من الضروري أن نتوخى اليقظة لكي نحافظ عليها. انطلاقاً من موقف مجموعة الـ ٧٧، هذه اليقظة مطلوبة لأنه كان من واجبنا المقدس، خلال هذه العملية، أن نحمي إيصال خدمات الأمم المتحدة الأساسية إلى سكان العالم النامي. ونحن جميعاً ندرك أن لهذه الخدمات أهمية حيوية لجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والارتقاء بالأوضاع السائدة في البلدان النامية.

أحد العناصر في الحزمة المكونة من ١٢ نقطة القرار القاضي بإرجاء النظر في اقتراح الأمين العام بشأن تنقل الموظفين إلى الدورة المستأنفة الأولى في آذار/مارس ٢٠١٤.

يشكل ذلك التأجيل حية أمل مريرة بالنسبة للعديد من الأطراف، بما في ذلك كثيرون في مجموعة الـ ٧٧ والصين، لأن الهدف الرئيسي من مقترح تنقل الموظفين هو زيادة الفعالية والإنصاف فيما يتعلق بالموارد البشرية للأمم المتحدة. من الواضح بالنسبة للكثيرين أن تنقل الموظفين من شأنه تحسين

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/68/691)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها. يرد مشروع المقرر، حالياً، في الوثيقة A/C.5/68/L.26. تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر المعنون "المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلاً". لقد اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر (٥٤٩/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

بالياباة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر السيد يان تالاس، نائب الممثل الدائم لفرنلندا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخامسة، وأمين اللجنة الخامسة أعضاء المكتب والممثلين، على ما اضطلعوا به من عمل جيد.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الفرصة للإدلاء ببيانات.

السيد تومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أعتقد أن روح نيلسون مانديلا تهُوم فوق الأمم المتحدة، وتوجهنا وتدُلنا على الطريق المضي إلى الأعلى. إنها تحثنا على استخراج أفضل ما فينا لكي تتمكن من الاضطلاع

الخبراء التفاوضي التابع لمجموعة الـ ٧٧ والصين، على تفانيهم في الاضطلاع بمهمة تمثيل مجموعتنا خلال عملية المفاوضات الطويلة. أخيراً، أتوجه بشكر خاص إلى ساي نافوتي من بعثة فيجي، الذي كان جالسا ورائي، وقاد بثبات مجموعة الـ ٧٧ والصين في اللجنة الخامسة خلال عام ٢٠١٣. إنه سيعود في الأسبوع المقبل إلى جنته في فيجي. أقول للجميع، نشكركم جزيل الشكر.

لقد اعتمدنا اليوم ميزانية حجمها ٥,٤ بليون دولار للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥. إنها تمثل أفضل ما يمكننا كدول أعضاء حشده في هذه الفترة من التقشف المستمر في الاقتصاد العالمي. لقد أعدت انطلاقا من الرغبة التي تتشاورها جميعا في تعزيز المنظمة لكي تتمكن من الاضطلاع بواجبها الأساسي تجاه البشرية. إن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن فترة السنتين، تقوم بذلك يساورها بالغ القلق أن التقشف في الميزانية قد يؤثر سلبا على ركيزة التنمية في أعمال الأمم المتحدة. ونطلب إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن للحيلولة دون حدوث ذلك.

تبدأ فترة السنتين بعد أيام الآن. لنبدأها بصفتنا أعضاء في مجتمع عالمي متكاتف بينما نضع خطة عالمية للتنمية من أجل الارتقاء العالمي بالكوكب، خطة محورها تجديد الالتزام بالقضاء على الفقر في العالم والتفاني المشترك للنهوض بحرية الآخرين.

السيد تورسيلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور الولايات المتحدة في الحقيقة أنه بعد أيام وليال عديدة طويلة من المناقشات الصعبة، وأسابيع من المناقشات المكثفة والهامة، وأشهر من العمل الشاق من جانب كثيرين، لدينا ميزانية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تبعا لنفس الاتجاه المسؤول الذي أرسى في فترة السنتين الماضية - خفض مستوى البداية لفترة

أحوال أولئك الموظفين العموميين الذين يكرسون أنفسهم من أجل تقديم خدمات الأمم المتحدة في الميدان في العالم النامي. ومن ثم، يجدر بنا جميعا إبقاء مقترح تنقل الموظفين قيد النظر، ونناقش أي خلافات متبقية، كيما تتمكن من الجلوس في آذار/مارس ونحن مستعدون للتوصل إلى نتيجة إيجابية.

أغتتم هذه الفرصة، السيد الرئيس، لأشكركم على الحسم والمشورة السديدة التي أبديتها خلال المفاوضات بشأن الميزانية. من حسن حظنا أن حظينا بأن يكون رجل له مكانتكم في موقع الرئاسة، رجل يتمتع بهذا الفهم العميق لشؤون الجمعية العامة، رجل لديه سنوات كثيرة من الخبرة في الأمم المتحدة. وتتوجه المجموعة أيضا بالشكر إلى الأمين العام والأمانة العامة على العمل المستجيب على الدوام بشأن العمليات الحسابية الضرورية والتحليلات الخبيرة والمشورة الجيدة المتاحة على الدوام.

وأود أن أعرب عن خالص تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين لرئيس اللجنة الخامسة، السفير تالاس. في الساعات المبكرة القليلة من الصباح، كان السفير تالاس ذحرا دائما، يبذل كل ما في وسعه للوساطة في الحزمة المكونة من ١٢ نقطة التي أسفرت عن ميزانية فترة السنتين. إنني أرفع قبعتي تحية للسفراء تورسيلا ويامازاكي وفرايلاس، الذين يمثلون الشركاء، جنبا إلى جنب مع فريق الخبراء التفاوضي التابع لهم الذي لا يعرف الكلل، وأتوجه إليهم بالشكر على حسن تفهمهم وعلى الالتزام الذي نتقاسمه جميعا تجاه التوصل إلى تسوية من شأنها، في ظل هذه الظروف، أن تكون أفضل تسوية ممكنة بالنسبة للأمم المتحدة. وأتوجه بكلمة تقدير خاصة إلى السفير تورسيلا الذي سينتقل من الأمم المتحدة لتولي مهام جديدة. لقد ترك بصمته، ونتمنى له التوفيق فيما ينتظره في المستقبل.

أخيرا، أود أن أشكر السفراء باتريوتا وتومو مونتي وباكونيغا مانانو وغويكوتشيا، إلى جانب جوليانا رواس وفريق

على إعادة تقدير التكاليف اليوم، إضافة إلى تجميد تسوية مقر العمل والبدلات الذي وافقنا عليه، من شأنه إزالة جزء كبير من تباين فترات السنتين السابقة. كما نأمل ونتوقع أن تواصل الأمانة العامة ما تبذله من جهود الإصلاح الإداري والاستفادة من أدوات إدارة المخاطر المالية لتحقيق المزيد من الكفاءة التي من شأنها التقليل إلى أدنى حد من أثر أي طلبات مالية إضافية واحتياجات لإعادة تقدير التكاليف التي لم تتم تغطيتها بالفعل في الميزانية.

وتمثل التدابير البارزة المذكورة أعلاه التزاما جديدا بالانضباط المالي الحقيقي في الأمم المتحدة في وقت عصيب للأمر الكادحة في جميع أنحاء العالم. وهي لن تعود بالنفع على دافعي الضرائب فحسب، بل وعلى الناس الذين يعتمدون على الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. نحن جميعا نريد ونستحق أمما متحدة مستدامة وفعالة وذات مصداقية، وتمثل ميزانية اليوم اعترافا من جانب الدول الأعضاء بأن تسيير العمل كالمعتاد ليس مستداما.

هناك إنجازات هامة أخرى. فقد أحرزنا تقدما في العمل الهام الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة في أفغانستان والعراق ومالي وأماكن أخرى. ولقد عززنا العمل الذي يقوم به مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدعم المقدم من إدارة الشؤون السياسية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر.

وبطبيعة الحال، هناك المزيد الذي كان يمكن أن تفعله الجمعية العامة في هذه الدورة. نحن نشعر بخيبة الأمل بصفة خاصة لأن ضيق الوقت حال دون موافقة الدول الأعضاء على مقترح تنقل الموظفين، كما حثنا الأمين العام - والاقتراح الداعي إلى إنشاء مرفق شراكات الأمم المتحدة، الذي من شأنه أن يوفر الاتساق والتوجيه للعديد من كيانات القطاع

السنتين عن مستوى الانفاق النهائي لفترة السنتين الأخيرة واتجاه مختلف إلى حد كبير عن مستوى الانفاق الثابت أساسا منذ فترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع زيادة قدرها ١٥ في المائة من فترة سنتين إلى الأخرى في العقد الماضي.

نحن نرحب بالخطوة الأولى الرئيسية نحو ترشيد أعمال المنظمة عن طريق تخفيض بنسبة ٢ في المائة في ملاك الموظفين للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن تكاليف الموظفين تمثل المحرك الرئيسي للتوسع الكبير في الميزانية العادية للأمم المتحدة في فترات السنتين السابقة، والاتفاق الذي توصلنا إليه اعتراف بأن الخطوة الأولى في معالجة التكاليف المتصاعدة، هو إلغاء الوظائف غير الضرورية أو المتداخلة أو التي عفا عليها الزمن.

وبالمثل، فإننا نشيد بالإجراء الذي اتخذ اليوم بتجميد مرتبات موظفي الأمم المتحدة لمدة سنة والبدلات لمدة سنتين. في الوقت الذي قلصت فيه ميزانيات العديد من منظمات النظام الموحد وخدماتها الأساسية فإن تلك التدابير من شأنها الحفاظ على مستوى تكاليف التعويض ريثما نتخذ قرارا في الدورة المقبلة بشأن التوصيات بتخفيض منحى الأجر الخمسي إلى مستوى ملائم وجعل مجمل حزمة التعويض أكثر استدامة في الدورة التي تليها.

ويسرنا أيضا عظيم السرور أنه لن تكون هناك اقتطاعات إلزامية جديدة بالنسبة لدافعي الضرائب في الجزء الأخير من مشروع إعادة تقدير التكاليف لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ورغم أننا نشعر بخيبة الأمل لأن الميزانية لم تنه بشكل كامل ممارسة إعادة تقدير التكاليف، نرى من المشجع الشروع أخيرا في إجراء دراسة مستقلة عن إصلاح عملية إعادة تقدير التكاليف التي من شأنها أن تمكننا، إن كانت لدينا الإرادة السياسية، من إدخال التغييرات التي طال انتظارها على تلك العملية العتيقة في الخريف المقبل. وبالمثل، فإننا متفائلون بأن الاتفاق

الأمين العام يوكيو تاكاسو والأمينة العامة المساعدة والمراقبة المالية ماريا أوخينيا كاسار بيريز، على التزامهم بالإصلاح.

وكما سمعنا، فإنه لولا قيادة السفير جان تالاس، لما كنا قد تمكنا من استكمال عملنا. فقد ساعد تفانيه وجهوده الدؤوبة وطاقته التي لا تنفذ اللجنة على التعامل مع القضايا الصعبة العديدة التي كانت تهدد بعرقلة عملنا بشأن الميزانية وغيرها من القضايا. وبقينا أيضا على الطريق الصحيح بفضل تفاني أعضاء المكتب والسيدة شارون فان بيرل وفريقها. ونعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الحكيمة والحازمة في مراحل مختلفة من هذه العملية.

وأخيرا، أود أن أنوه بكل من زملائنا في مجموعة البلدان المتماثلة التفكير ونظرائنا في المفاوضات، وبخاصة السفير بيتر تومسون، رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي يجمع دائما بين الشدة والكياسة والهدوء والمهنية. ولا بد لي أن أقول إن هذه هي المرة الأولى في حياتي التي تمنيت أن يكون لدي قبعة "فيدورا" لأنه لو كان لدي واحدة، لكنت قد رفعتها إجلالا للسفير تومسون.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أريد أن أشكركم، سيدي الرئيس، على انخراطكم الشخصي عن كثب مع قيادة اللجنة الخامسة وفرق المفاوضات والممثلين لتسريع عملية صنع القرار. ونشكركم، سيدي، بشكل خاص على تدخلكم في اللحظة الأخيرة لسد الفجوات بين مجموعة الـ ٧٧ والصين وشركائها. وقد ساعدت مشورتكم الحكيمة الجانبين في إسدال الستار على المرحلة الحالية من المفاوضات.

ونعرب عن تأييدنا التام للبيان الذي أدلى به السفير بيتر تومسون، الممثل الدائم لفيجي، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الخاص والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الأمم المتحدة لتمكينها من تقديم المساعدة إلى الأكثر عوزا في أنحاء العالم.

جرى تناول الشواغل الرئيسية إزاء تفاصيل تنفيذ سياسة تنقل الموظفين خلال الأسابيع القليلة الماضية من خلال الحوار والعمل الشاق مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة. كنا مستعدين للمضي قدما ونشعر بحيبة الأمل العميقة لأن اللجنة الخامسة لم تتمكن من إنهاء عملها بشأن تلك البنود. وتكرر الولايات المتحدة اليوم الدعم لبرنامج التنقل المنظم، والالتزام بالعمل بصورة بناءة مع جميع الزملاء لتحقيق ذلك في غضون بضعة أسابيع فقط في الدورة المستأنفة الأولى على سبيل الأولوية، والامتنان للأمين العام على حماسه وإصراره بشأن هذه المسألة.

من الأهمية بمكان لكل من الدول الأعضاء والأمانة العامة مواصلة الإدارة بكل يقظة خلال فترة السنتين المقبلة لحماية المكاسب التي حققناها خلال السنوات القليلة الماضية. نحن نشكر الأمانة العامة على ما بذلته من جهود على مدى فترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للإدارة بحصافة ومسؤولية، ليس بالنيابة عن أي دولة عضو، ولكن لأن ذلك هو التزامها تجاه هذه المنظمة. ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو كفالة تحقيق الأمم المتحدة أفضل النتائج في إطار كم الموارد التي تستطيع الدول الأعضاء توفيرها بصورة جماعية.

وفي الختام، نود أن نشكر الأمين العام مرة أخرى على قيادته في اقتراح مستويات منقحة للميزانية تسعى إلى إنجاز المزيد مع تقليل التكاليف من خلال الاستفادة من طرق أداء العمل بصورة أفضل وأكثر براعة تستجيب للمناخ المالي الذي يؤثر على العديد من الدول الأعضاء. كما نشكر كبار مديريه على العمل الدؤوب هذه الدورة وطوال السنة. ونشيد، بصفة خاصة، برئاسة مكتب الأمين العام، سوزانا مالكورا، ووكيل

ونعتقد اعتقاداً قوياً أن الوقت قد حان للبت في المسألتين المعروضتين على اللجنة، ألا وهما، تنقل الموظفين ومرفق الشراكات. ومن المؤسف أنه تقرر تأجيل المسألتين إلى آذار/مارس ٢٠١٤، موعد انعقاد الدورة الأولى المستأنفة للجنة الخامسة.

ونحن سعداء بأن المسألتين قد تأجلتا لفترة زمنية قصيرة جداً ولم يجر حفظهما. ويجب الحفاظ على الزخم الذي تولد بخصوص المسألتين من الآن وحتى آذار/مارس. وكان بالإمكان، على وجه الخصوص، معالجة مسألة تنقل الموظفين بصورة نهائية بسبب التلاقي الواسع بين آراء القدر اللازم توافره من المؤيدين لهذه المسألة. وقد عمل الأمين العام بنفسه وعلى نطاق واسع مع الأعضاء لتسليط الضوء على مزايا الانتقال إلى نظام للتنقل التدريجي المنظم لجعل الأمم المتحدة منظمة عصرية وفعالة حقاً. والدول الأعضاء مقتنعة بالأسس الموضوعية للأمر. ولذا، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على أن تهيء أنفسها لاتخاذ قرار في آذار/مارس من العام المقبل.

وبشكل منفصل، فإن الوقت حان أيضاً للبت في مسألة مرفق الشراكات. والواقع أن الأمم المتحدة أنشأت، في الممارسة العملية، شراكات مع طائفة واسعة من المنظمات. وأن الأوان لإضفاء الطابع الرسمي على تلك الشراكات لاستخدام كامل إمكاناتها على النحو الأمثل. ويمكن لهذه الشراكات، بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها، أن تعزز جدول الأعمال والوظائف الأساسية للأمم المتحدة في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التفاعلات المتواترة حول هذا الموضوع، فقد أثار بعض الدول الأعضاء تساؤلات، لا سيما في ما يتعلق بالإشراف على الموارد من خارج الميزانية. ويمكن الاستمرار في مناقشة هذه المسألة وغيرها من الآن وحتى آذار/مارس، عندما سنتخذ قراراً نهائياً.

على مدار الأسبوعين الماضيين، كانت المفاوضات مكثفة وصعبة، غير أن المفاوضين من الجانبين توصلوا إلى أرضية مشتركة بشأن العديد من القضايا، مما أدى إلى اعتماد جميع مشاريع القرارات بتوافق الآراء. وواصلت فرق التفاوض العمل بجد، حتى خلال عطلة عيد الميلاد. وقضى المفاوضون ليال عدة هنا. وهذه الحقيقة وحدها يجب أن يعترف بها الجميع مع خالص التقدير.

وأريد أن أشيد إشادة خاصة بالسفير بيتر تومسون وفرق مفاوضيه المتفانين من مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذين عملوا مع محاورهم الذين لا يقلون عنهم براعة من بين الشركاء. وقد وضع السفير تومسون معايير جديدة للقيادة والتواصل وروح الزمالة. ونشكره على الدور البناء الذي قام به على مدار العام.

أود أن أتناول ثلاث نقاط بإيجاز. أولاً، حدث تأخير مفرط في التوصل إلى قرارات في اللجنة الخامسة في هذا العام. وهذا أمر مؤسف لأن تعقيد قضايا هذا العام ليس أصعب بأي حال من الأحوال عما كانت عليه في السنوات السابقة. ونحن نختتم عملنا اليوم، أي بعد يومين من عطلة عيد الميلاد، وهذه سابقة جديدة، ولكنها ليست بجيدة. وينبغي أن نعقد العزم على عدم السماح بحدوث ذلك في العام المقبل.

ثانياً، على الرغم من تأكيدات اللجنة على أنها ستدير عملها بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، عُقدت المفاوضات حول الميزانية في تشكيلات من مجموعات صغيرة خلف الأبواب المغلقة. ولا بد من تصحيح هذا الوضع.

ثالثاً، لقد خرجنا من التأخير في هذا العام بدرس مرة أخرى، ألا وهو، أنه ينبغي إصلاح أساليب عمل اللجنة واستعراضها بشكل جدي. وينبغي زيادة الكفاءة والفعالية في إجراء المفاوضات وجعلها مقيدة أكثر بإطار زمني. ويجب علينا أن نبدأ العمل في وقت مبكر للالتزام بالمواعيد النهائية.

للأمم المتحدة حول الدول الجزرية، وليس مؤتمرا بشأن الدول الجزرية لها وحدها.

ونحن شاكرون لأن القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء اليوم يمثل تعبيرا قويا وملموسا عن تلك الحقيقة. وكان دعم الجميع وتفهمهم في غاية الأهمية. ولم يكن ليتسن للدول الجزرية ومجموعة الـ ٧٧ والصين شركائنا تحقيق هذه النتيجة بأنفسهم. وإذا نظرنا إلى الأمام، فإنها هذه طريقة مناسبة يمكن أن يركز عليها مسارنا المشترك من هنا وصولا إلى ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وهي أيضا وسيلة مناسبة لاستهلال عام ٢٠١٤ بوصفه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية وللتأكيد على موضوع مؤتمر ساموا، ألا وهو، التنمية المستدامة للدول الجزرية من خلال شراكات حقيقية ودائمة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، هي جزء لا يتجزأ من أسرتنا العالمية ويظل وفد بلدي على ثقة بأنه طالما ركزت دولنا الأعضاء على سماتنا الإيجابية، وليس السلبيات، وعلى نقاط قوتنا، وليس على نقاط ضعفنا، وعلى الطريق إلى الأمام وليس على الماضي؛ وعلى ما يربطنا، وليس على الحواجز المصطنعة التي تفرق بيننا، سيمكننا الاستفادة من مؤتمر ساموا لعام ٢٠١٤ بشكل حقيقي، من أجل معالجة الحالة والاحتياجات الخاصتين للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو فعال.

السيد غيلرمي دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا تسليط الضوء على العمل الاستثنائي الذي قام به الخبراء في اللجنة الخامسة، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية لفترةتي السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥. وأود أن أعرب على وجه الخصوص، عن تقدير البرازيل الصادق للقيادة المقتردة لرئيس مجموعة الـ ٧٧، السفير بيتر تومسون من فيجي وفريقه. كما ينبغي الاعتراف على النحو الواجب بالجهود الدؤوبة والمثمرة لرئيس اللجنة

ونأمل أن نشارك، عند بدء مناقشاتنا خلال الدورة المستأنفة في آذار/مارس ٢٠١٤، مشاركة بناءة وبطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وأن نسعى إلى تبديد الشواغل المحددة والمشروعة التي تساور بعض الدول الأعضاء من خلال عملية تفاوض شاملة للجميع.

أخيرا، نعرب أيضا عن أطيب التمنيات للسفير تورسيلا ونتمنى له عظيم النجاح فيما يمضي قدما. وهو يترك بصمته على اللجنة، ونحن نقدر إسهامه الثري في عملها.

السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): تكلم السفير تومسون، ممثل فيجي، ببلاغة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويسعد ساموا أن تشير إلى حكمته وقيادته المتميزة للمجموعة طوال عام ٢٠١٣.

إن الاحتفالات بمناسبة على غرار مناسبة اليوم قليلة ومتباعدة، ولا سيما بالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل ساموا. وعندما تأتي، يجب علينا بالضرورة أخذ الكلمة لكي نعرب نحن أيضا عن تقديرنا للتفهم الذي أبدته جميع الدول الأعضاء وطريقتها المتعاطفة عند تناول القرار ٢٣٨/٦٨ بشأن طرائق مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤، كما يتضح من النجاح في اتخاذه بتوافق الآراء اليوم. ومن نفس المنطلق، تؤيد ساموا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة الذي تكلم بالنيابة عن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية.

منذ اتخاذ القرار في ريو دي جانيرو قبل ١٨ شهرا بعقد مؤتمر ثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم نتوقف عن تذكير الجمعية العامة والدول الأعضاء بحقيقة واحدة بسيطة، وهي حقيقة يمكن أن تضيع بمنتهى السهولة في خضم المفاوضات المتعددة الأطراف. وتلك الحقيقة البسيطة هي أن مؤتمر عام ٢٠١٤ حدث عالمي. نعم، إنه سيكون مؤتمر دولي

للجنة على مشارف أن يصيبها الخلل. وتقع علينا مسؤولية فردية وجماعية عن ضمان ممارسات أفضل في المستقبل، أي ممارسات تضمن أعلى مستوى من الشفافية والوضوح التقني، ولا ترسي بلا داع سياسة حافة هاوية بوصفها القاعدة. علينا تحسين الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وكذلك بين الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل تعزيز منظماتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن التشاور مع الأعضاء بهدف إعطاء الكلمة للسيدة سوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام ورئيسة الديوان. إذا لم يكن ثمة اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، من دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة السيدة مالكورا إلى الإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة مالكورا.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الجميع هنا على تفانيهم وعملهم الدؤوب ومرورنتهم. وقد أثمرت مفاوضاتهم الطويلة التي جرت على مدار الساعة. وتشكل الموافقة على الميزانية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إنجازا جماعيا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، بدعم من الأمانة العامة. من خلال تلك الخطوة، فإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة خدمة شعوب العالم.

كما يعرب الأمين العام عن تقديره، وطلب مني أن أتلو الرسالة التالية بالنيابة عنه:

”إن جميع سنوات الميزانية صعبة. ولكن هذا العام كان صعبا بشكل خاص. حيث عكس مقترح الميزانية واقعا صعبا، يتمثل في كيفية ضمان اضطلاع المنظمة بمهامها في وقت يتزايد فيه الطلب على الأمم

الخامسة، نائب الممثل الدائم لفنلندا، السيد يان تالاس، والزلاء الذين ساهموا في التوصل إلى توافق في الآراء.

ويعتبر وفد بلدي أنه في خضم الجهود المضنية المبذولة بغرض التوصل إلى اتفاق فليس ثمة راجحون أو خاسرون بل مكسب للمنظمة، التي تحتاج إلى ميزانية. وستواصل البرازيل بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل التي لم تتمكن للأسف من الاتفاق بشأنها في الوقت الحالي. لقد تمكنا اليوم من التوصل إلى نص يحافظ على القواعد واللوائح التي تنظم عملية ميزانية هذه المنظمة مع توفير المستوى اللازم من الموارد لتنفيذ الولايات. وفي هذا الصدد، من دواعي سرورنا الحفاظ على عملية الميزانية ومنهجيتها.

تؤيد البرازيل إلى حد كبير زيادة كفاءة موارد المنظمة واستخدامها. ومع ذلك، في رأينا، فإن المعيار الذي ينبغي أن يقاس به تحقيق هذا الهدف ليس مجرد القياس الكمي للتخفيضات، بل هو ما إذا كنا نزود المنظمة بالموارد اللازمة لكفالة التنفيذ الملائم للولايات التي قررنا اعتمادها. عند النظر في الميزانية العادية للأمم المتحدة، يجب أن نسعى إلى تعزيز قدرة المنظمة على إحداث فرق بشكل فعال، في حياة الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من الفقر وعدم المساواة والصراعات والكوارث الطبيعية. ويعني ذلك توفير الموارد اللازمة لركيزة التنمية، ومنحها الأولوية. إننا نعتقد أن القرار الذي اعتمد اليوم سيكون محوريا في ذلك الصدد.

ونود أيضا تسليط الضوء على مدى أهمية موظفي الأمم المتحدة. ولا يمكن المبالغة في مدى إسهامهم في تنفيذ الولايات، وتحقيق المثل العليا للأمم المتحدة.

في كلمة أخيرة عن أعمال اللجنة الخامسة، أقول بأنه قد جرى التوصل إلى الاتفاق المكون من ١٢ نقطة بشق الأنفس عشية عيد الميلاد بعد ليال طوال دون نوم، بروح من التراضي والتوافق. ولكن علينا أن نواجه حقيقة أن الأساليب التفاوضية

تجاوزتها التطورات الجديدة. في هذا العصر الذي يتسم بالتغيرات الكبيرة والترابط المتزايد، على الأمم المتحدة، أن تفي على الدوام بمعايير أعلى للفعالية والمساءلة. إننا عاقدو العزم على استخدام مساهمات دولنا الأعضاء أفضل استخدام، والاضطلاع بولاياتنا وخدمة شعوب العالم، بالاعتماد على موظفينا.

”أتمنى للجميع سنة سعيدة يتمتعون خلالها بالصحة، وأنطلع للعمل معا ولدعم الجمعية العامة لجهودنا الرامية إلى بناء أمة متحدة عصرية وفعالة للقرن الحادي والعشرين“.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لاقتراب الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الثامنة والستين من نهايته، أود أن أبدأ بشكر جميع الحاضرين هنا.

فقد حافظت الجمعية على ثرائها وفعاليتها بفضل أفكارهم ومشاركتهم ومهنتهم. وأتقدم بالشكر إلى جميع أفراد الأمانة العامة العاملين في الطابق الثامن والثلاثين والطوابق أدناه، ولكن بالتحديد، إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي خدمت الجمعية العامة ولجانها بكل اقتدار. وقد ساندني نواب الرئيس خلال جميع مراحل الدورة وساعدوني على القيام بواجباتي عندما لم أكن قادرة على ذلك، وأسهم مختلف الرؤساء والمقررين في مواصلة أعمال الدورة بصورة سلسة. وهذه الجهود كافة مكنت دول العالم من التعبير عن آرائها واتخاذ إجراء بشأن المسائل التي تثير قلقها وتؤثر على سكانها. وذلك في حد ذاته إنجاز كبير، لأن ميثاق الأمم المتحدة لدينا يدعو إلى التناغم بين إجراءات الدول لدى تحقيق الأهداف المشتركة.

المتحدة، بينما يستمر تقلص التمويل. يتوجه العالم أكثر فأكثر إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على إجابات وتلقي المساعدات فيما يتعلق بطيف واسع من القضايا. من واجبنا أن نرقى إلى مستوى توقعات الناس ونلبي احتياجاتهم الملحة. كما يجب أن نتمسك بالتزامنا أمام الدول الأعضاء بالاستخدام الحصيف للموارد الثمينة التي يقدمونها. إن الميزانية الجديدة أقل من ميزانية فترة الستين السابقة، مما يعكس رغبتنا المشتركة في تحقيق أمانة عامة مسؤولة من الناحية المالية. سوف نستمر في التكيف وإعداد الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها على نحو أفضل. لقد قمت ببحث جميع المديرين على إعادة النظر في ممارسات عملنا، والحد من تداخل العمل، وتبني الأفكار المبتكرة، وتشجيع الإبداع وبناء التآزر. لقد أكدت أيضا أهمية التمسك بمعايير الفعالية التي طلبتها الجمعية العامة. ويمكنها التعويل على التزامنا.

”وفي الوقت نفسه، لا أخفي خيبة أمني جراء فشل الجمعية العامة في التوصل إلى اتفاق بشأن مقترحي إصلاح مهمين، هما سياسة التنقل المنظم، وتعزيز ترتيبات الشراكات مع القطاع الخاص. حيث أن الهدف منهما تحسين وتحديث طريقة عملنا بشكل كبير، من خلال الموظفين فيما يخص بناء أمانة عامة عالمية، وأطراف فاعلة رئيسية فيما يخص تعزيز التنمية. وآمل مخلصا أن تثمر تلك المبادرات بدون مزيد من التأخير، عندما تستأنف المناقشات المتعلقة بتلك المسائل.

”كما أود أيضا أن أؤكد من جديد أنه سيكون من غير الواقعي الافتراض بأنه لن يكون لأي تخفيض كبير في الميزانية أثر بينما تزايد الولايات. ربما حان الوقت لكي ننظر الجمعية العامة في استعراض الأنشطة الصادر بشأنها ولايات، التي يحتل أن تكون قد نفذت أو قد

وأن نهج الماضي يجب أن تتطور أيضا إن كنا نريد منظمة تباشر أعمالها على نحو كامل. ونحن ندرك مسبقا أننا، في سنة الميزانية، بحاجة إلى الوقت الكافي للنظر في جميع جوانب ما أصبح الآن ميزانية مفصلة ومعقدة للأمم المتحدة.

ولعل الوقت قد حان لكي ننظر في إمكانية عقد دورة مكرسة للجنة لإجراء تلك العملية الهامة أو عرض الميزانية في بداية أعمال اللجنة، بدلا من عرضها في الجزء الأخير من تشرين الثاني/أكتوبر، جريا على الممارسة الراهنة. ولعدل القوت قد حان لكي ننتقل إلى إدخال الوسائل الإلكترونية على نحو أوسع نطاقا سواء فيما يتعلق بإصدار وثائق اللجنة أو نظرها الأولي في الوثائق، على افتراض، بطبيعة الحال، إتاحة النسخ الورقية للوثائق المعنية في وقت لاحق. وآمل أن تنظر الدول الأعضاء في هذه الأفكار في دورات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة عندما يجتمع في العام المقبل.

كما حققت الدورة الثامنة والستين بعض الإنجازات غير المسبوقة التي تجدر الإشارة إليها. فلأول مرة، حظيت فلسطين بالامتيازات التي تمنح للدول في المناقشة العامة، وأدلت لأول مرة بصوتها في الانتخابات في الجمعية العامة. وفي أعقاب انتخاب إحدي الدول الأعضاء بالتركية في مجلس الأمن، اختارت رفض مقعدها، مما كان حدثا غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة لدينا. وإني أقدر كثيرا أن الدول الأعضاء تمكنت بسرعة من الاتفاق على كفالة شغل المقعد ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وإذا أخذ ذلك في الحسبان، أود أن أشيد بالمثلين على استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن المسألة تطوي بالتأكيد على الكثير من التحديات، فإننا مصرون على بذل قصارى جهودنا في الأشهر المقبلة. وأخيرا، شهدنا تأيينا مؤثرا لنيلسون مانديلا في جلسة استثنائية للجمعية العامة في

كان هناك عدد من الإنجازات الباهرة خلال الدورة الثامنة والستين. فقد افتتحنا الأسبوع الرفيع المستوى في ٢٣ أيلول/سبتمبر باجتماع يقر بوجوب أن نضمن حيزا للأشخاص ذوي الإعاقة في جهودنا الإنمائية (انظر A/68/PV.3). وشهدنا انطلاق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي اجتمع تحت إشراف الجمعية العامة وسيجتمع تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤. واعتمدنا وثيقة ختامية تمهد السبيل لخطة عالمية مشتركة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٦٨/٦). وعقدنا أول اجتماع على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي، أفضى إلى قرار يعلن ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وخلال المناقشة العامة، تشاطر معنا أكثر من ١١٠ من رؤساء الدول والحكومات برامجهم، مما يؤكد حيوية جمعيتنا ومكانتها المركزية.

ثم مضينا قدما في جدول أعمالنا. وخلال هذه الدورة، اتخذت الجمعية ٢٥٩ قرارا و ٦٦ موقرا. وتتناول القرارات مجموعة واسعة من المسائل، من نزع السلاح النووي إلى سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ٦٨/١١٦)، ومن تمويل التنمية (القرار ٦٨/٢٠٤) إلى استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية (القرار ٦٨/٧٤). كما شهدنا عرض قرارات جديدة بشأن الحق في الخصوصية (القرار ٦٨/١٦٧) وسلامة الصحفيين (القرار ٦٨/١٦٣)، فضلا عن قرار يروم تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٦٨/١).

كما أن اختتام أعمال اللجنة الخامسة اليوم يؤكد مجددا ضرورة تكييف - بل تنشيط - أساليب عمل الجمعية العامة للملاءمتها مع تحديات عصرنا. وبقدر ما يزداد عمل منظمنا صعوبة، تزايد احتياجاتنا المالية والإدارية. وبالتالي، يجب علينا أن نكفل أن السبل التي نواجه بها تلك التحديات تتطور فعلا،

الرفيع المستوى الثاني، بشأن إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والتعاون الثلاثي، تكنولوجيات الإعلام والاتصالات من أجل التنمية، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستعقد في ٢٠ و ٢١ أيار/مايو. أما الحدث الرفيع المستوى الثالث والأخير، بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فسيُعقد في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه.

وأخيراً، ولتقييم تقدمنا واستعراض نواتجنا - بما فيها، على نحو ما نأمل، نواتج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة -، فإننا سنُعقد حدثاً تقييمياً في مطلع ايلول/سبتمبر. والمعلومات المحددة عن الأحداث الرفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية، بما في ذلك الورقات المفاهيمية، ستكون متاحة في مطلع كانون الثاني/يناير على الموقع الإلكتروني لرئيس الجمعية العامة. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي تشاطرت معي أفكارها بشأن هذه الأحداث والمناقشات المواضيعية المقترحة، وأتطلع إلى مشاركتها الفعالة خلال الدورات.

هناك عدد من هذه المناسبات التي ستأتي خلال الفترة المتبقية من الدورة الثامنة والستين التي تستحق الذكر. وهي تشمل، أولاً، إجراء مناقشة مواضيعية لبحث الدور الذي تضطلع به الثقافة والتنمية المستدامة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ثانياً، إطلاق السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا؛ ثالثاً، المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الاستثمار في أفريقيا؛ رابعاً، الحوار التفاعلي بشأن الاحتفال باليوم الدولي لأمن الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي يهدف إلى دفع عجلة المناقشات بشأن الانسجام مع الطبيعة والتنمية المستدامة؛ خامساً، سلسلة

الاسبوع الماضي، أشاد خلالها ٥٣ من الدول الأعضاء بواحد من أعظم صناعات السلام في العالم.

وبينما نختم الجزء الرئيسي من الدورة ونستعد للأعياد، ينبغي أن ندرك أن هذا العالم في أمس الحاجة لصناعة السلام مثل هؤلاء. وبطبيعة الحال، نشعر جميعاً بالانزعاج إزاء التقارير عن الاضطرابات الأخيرة في عالمنا، بما فيها الاضطرابات في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن النزاع المتواصل في سوريا. وعلى الرغم من أن الاستجابة لهذه التقلبات لا يقع أساساً ضمن نطاق ولاية الجمعية، فإنها تشكل بالفعل مصدر قلق لكل واحد منا، وقد تسترعي في مرحلة ما اهتمامنا الجماعي. ولإثبات التزامنا الجماعي بإحراز التقدم في مجال السلام العالمي، أود أن أعرب أيضاً عن آمالي أن يتم البدء بنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، خلال الدورة الثامنة والستين.

وكما نعلم جميعاً، فقد اقترحت موضوع المناقشة العامة للدورة الثامنة والستين "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". ولتحقيق تلك الغاية، أعلنت عن تنظيم ثلاثة أحداث رفيعة المستوى وثلاث مناقشات مواضيعية. ويسرني اليوم أن أبلغ الجمعية بالمواعيد المقترحة لهذه الأحداث في عام ٢٠١٤. المناقشة المواضيعية الأولى، بشأن المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستعقد في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير. والحدث الرفيع المستوى الأول، بشأن إسهامات المرأة والشباب والمجتمع المدني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيعقد في ٦ و ٧ آذار/مارس، قبل الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة. والمناقشة المواضيعية الثانية، بشأن دور الشراكات ومساهماتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستعقد في ٨ و ٩ نيسان/أبريل. والمناقشة المواضيعية الثالثة، بشأن كفاءة مجتمعات سلمية ومستقرة، ستعقد في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. والحدث

العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في أوائل العام القادم في شكل مجموعات أربع. وأنطلع إلى المزيد من المداولات المتعمقة بشأن المسائل المختلفة بقيادة الرئيسين المشاركين. بشأن هاتين المسألتين، فإني أتوقع تعاون الجمعية العامة الكامل والتزامها بتحقيق أمم متحدة نشطة ومؤثرة، الأمر الذي يعتمد على كل واحد منا.

واستمتعت أنا وفريقي كثيرا بالعمل مع الجمعية العامة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وإني أتطلع إلى أن أشهد ما يمكننا إنجازه خلال الأشهر التسعة التالية من ولايتي. فلنواصل العمل بجد كي يتسنى لنا أن ننظر إلى الوراء في عصرنا بشعور من الفخر والإنجاز. أتمنى كل التوفيق لمن يوشكون على تركنا - وهنا أود أن أشير إلى السفير جوزيف تورسيلا ممثل الولايات المتحدة والآخرين. أما بالنسبة للبقية منا، فإني أتمنى لهم جميعا كل التوفيق للفترة المتبقية من عام ٢٠١٣، وإني أتطلع إلى العمل مع الجميع في عام ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد الحنتولي (فلسطين): شكرا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة أود بداية وبشكل سريع أن أنقل تقدير وفد دولة فلسطين لجهودكم وعملكم في ترؤس أعمال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة منذ قليل قرارات ومقررات هامة للغاية تطلبت جهدا كبيرا من الجميع. وأود هنا وباسم دولة فلسطين أن أعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا لسعادة السفير ياني تالاس على قيادته الحكيمة والماهرة للجنة الخامسة، وعلى جهوده القيّمة في عرض مشروع المقرر الخاص بمساهمة دولة فلسطين في الميزانية العادية للأمم المتحدة. كما نعرب عن شكرنا وتقديرنا للدول الأعضاء على دعمها تأييدها لهذا المقرر واعتماده بتوافق الآراء. كما نتقدم بالشكر والتقدير

من أربعة حوارات منظمة مدة كل منها يوم واحد من أجل النظر في الترتيبات الممكنة لآلية تيسير تشجع استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها. سادسا، اجتماع استثنائي خلال إحياء اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. سابعا، استعراض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، الذي سينتهي في عام ٢٠١٤؛ ثامنا، جلسة غير رسمية لتبادل الآراء في إطار التحضير للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية؛ وأخيرا، الاستعراض الذي يجري كل مرة كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن جمعيتنا العامة ستقوم بدور حاسم في ضمان نجاح المؤتمرات والمناسبات الرئيسية الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تقع خارج الإطار الزمني لدينا. وبعضها هو المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة نتائج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، الذي سيعقد خلال السنة التالية. سوف نعمل أيضا على كفالة المحافظة على ذلك الالتزام والرحم نحو المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في عام ٢٠١٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

وكما وعدت في البيان الذي أدليت به في بداية الدورة (انظر A/68/PV.6)، سيظل تركيزنا منصبا على إصلاح الأمم المتحدة العام القادم. وإني أتطلع إلى استمرار المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجزء الأول من السنة. وبالمثل، وفي أعقاب المناقشة العامة التي عقدت مؤخرا بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/68/PV.59)، سيبدأ عمل الفريق

لمجموعة الـ ٧٧ والصين ورياستها ولمجموعة الدول العربية على جهودهم ودعمهم.

ويجدونا الأمل أن تكون مساهمة دولة فلسطين في الميزانية العادية للأمم المتحدة خطوة إيجابية وحاسمة صوب حصولنا على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونتمنى تحقيق هذا الهدف في القريب العاجل وبدعم من الجميع.

وأخيراً، أتمنى أن يكون عام ٢٠١٤ عامَ سعادة وسلام للجميع، وتحديدًا شعبي، الشعب الفلسطيني، الذي يعمل ويتمنى أن يكون عام ٢٠١٤ عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحرير الأرض والإنسان واستقلال فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة، بالإضافة إلى المسائل التنظيمية والبنود التي قد يُنظر فيها إعمالاً للنظام الداخلي للجمعية، مع مراعاة أن الجمعية قد نظرت وبتت بالفعل في أغلبية البنود حتى الآن، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البنود التالية من جدول الأعمال لا يزال باب النظر فيها مفتوحاً خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة: البنود من ٩ إلى ١٦، ١٨، ١٩ (أ) (ح)، (ب) و (ج)، ٢١ (د) و ٢٩ إلى ٣١ و ٣٣ إلى ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٧ و ٥٣ و ٦٣ (أ) و (ب) و ٦٧ (ب) و ٧٠ (أ) (د)، و ٨٥، و ١١١، و ١١٢، و ١١٤، و ١١٥ (أ) و (ب) (د) و (هـ) و ١١٦ (ز)، (ح) ١٠ (ج) و ١١٧ إلى ١٢٦ و ١٢٨، و ١٢٩، و ١٣٠ إلى ١٣٥، و ١٣٧ إلى ١٦٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علماً بتلك البنود المدرجة في جدول الأعمال التي لا يزال باب النظر فيها مفتوحاً خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبهذه الملاحظة السارة جدا وأتمنى للجميع عطلة سعيدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.